الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.34

Distr.: General

9 March 2000
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٣٤

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الإثنين، ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ماتوتي (نائب الرئيس) . . . . . (بيرو)

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(ب) العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

نظرا لغياب الرئيس، تولى السيد ماتوتي (بيرو)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(ب) العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (تابع) (A/54/132-E/1999/80؛ A/54/132/Add.1-E/1999/80/Add.1؛ A/54/135-E/1999/88؛ A/54/136-E/1999/89، A/54/497؛ A/C.2/54/4)

١ - **السيد انييدو** (نيجيريا): قال أن وفده يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأضاف أنه يلزم تقييم الإنجازات المحققة والصعوبات المصادفة منذ إعلان العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في عام ١٩٨٩. وذكر أن التقييم يجب أن يكون استمرارا لاستعراض منتصف المدة الذي أجراه، في عام ١٩٩٤، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية المعقود في يوكوهاما، اليابان.ولاحظ أن استعراض منتصف المدة كان نقطة بداية للأخذ باستراتيجيات جديدة للنصف الثاني من العقد وأنه حدد ثلاثة أهداف رئيسية هي: إدماج التقييم الوطني للأخطار الناشئة عن الكوارث الطبيعية في خطط التخفيف من أجل إتقاء الكوارث في الأجل الطويل؛ وتوعية وتحضير المجتمعات المحلية؛ والوصول إلى نظم الإنذار المبكر العالمية والإقليمية والمحلية.

٢ - ومضى يقول أنه قد بذلت جهود لإقرار هياكل وسياسات تسمح بتحقيق أهداف العقد، مما أدى إلى زيادة الوعي بالأخطار المرتبطة بالكوارث الطبيعية. ووضعت سياسات وخطط واستراتيجيات وطنية للحد من الكوارث تشمل تدابير التخفيف والإتقاء. واستدرك قائلاً انه، رغم هذه الجهود، تزايد عدد الكوارث الطبيعية مع زيادة آثارها المدمرة، نتيجة لعوامل مترابطة مثل الأعداد الكبيرة من الذين يعيشون في فقر مدقع في مناطق عالية الخطورة وتعرض الهياكل الأساسية ونظم خطوط الإنقاذ الحاسمة لآثار الكوارث وتدهور البيئة. وقد زاد من حدة هذه العوامل قصر نظر الممارسات المالية والتجارية الدولية وعبء الديون الخارجية غير المستدام، والنمو الاقتصادي غير الخاضع للتنظيم، خاصة في المناطق الحضرية وتزايد التفاوت بين البلدان.

٣ - واستطرد قائلاً إن أفريقيا، بصورة خاصة، قد عانت من كوارث طبيعية وكوارث أخرى كانت لها آثار فاجعة على اقتصاداتها ومواردها البشرية والمادية. فقد عانت نيجيريا من الأعاصير المدارية وتحات الأراضي وحرائق الغابات وعواصف الرياح والفيضانات والجفاف والتصحر وانهيال الأراضي. وقد أثرت الفيضانات على أكثر من ٢٠ في المائة من السكان في المناطق الحضرية والريفية على السواء، وأصبحت ظاهرة مقلقة بصورة متزايدة، في السنوات الأخيرة حيث تركت الكثيرين بلا ديار وبدون سبيل للعيش. وأضاف أن أكثر من ٨ في المائة من مجموع مساحة الأراضي في نيجيريا تعاني من تحات التربة. وينتشر أيضا تآكل المناطق الساحلية، حيث قدر أن الشاطئ يتراجع بمعدل يتراوح بين مترين و ٣٠ متراً في السنة. ولاحظ أن نتائج هذه الكوارث على المساحات المكشوفة كانت مهولة.

٤ - وذكر أن الحكومة النيجيرية قد استجابت باعتماد خطط وسياسات وطنية للحد من الكوارث ووضع الإطار المؤسسي اللازم، بما في ذلك، إنشاء هيئة وطنية لإدارة حالات الطوارئ. وأضاف أن الحكومة الديمقراطية الجديدة في نيجيريا عززت أيضا التنسيق البيئي بإنشاء وزارة للبيئة.

٥ - وأردف قائلاً ان نيجيريا، مثل أغلب البلدان النامية، لا تستطيع تنفيذ سياساتها واستراتيجياتها الوطنية نظرا لافتقارها إلى الخبرة التقنية والموارد الملائمة وإلى القدرة على تعبئة الموارد القليلة المتاحة. وأضاف أن أغلب البلدان النامية ليس لديها الوسائل الحديثة من شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات للاشتراك في نظم الإنذار المبكر أو آلية الاستجابة السريعة اللازمة لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ وإجلاء السكان المتضررين، وبالتالي، فإن نيجيريا تحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير محددة لتعزيز قدرات البلدان النامية في مجال تخطيط وإدارة الحد من الكوارث وتشجيع وتيسير نقل تكنولوجيات الإنذار المبكر إلى تلك البلدان. وذكر أنه ينبغي إعداد خطط العمل التي تمكن البلدان النامية من بلوغ غايات وأهداف العقد الذي انتهى توا والاضطلاع بتقييمات سنوية، وذلك على مدى الخمس سنوات المقبلة.

٦ - ختاما، أعرب عن تأييد نيجيريا التام لتوصية الأمين العام بإنشاء فرقة أو لجنة حكومية دولية لتركيز الاهتمام على اتقاء الكوارث ووضع وتنفيذ سياسات متسقة، مع الاستفادة من التفاعل بين المؤسسات المخصصة للحد من الكوارث الطبيعية، وإنشاء القدرات اللازمة في البلدان النامية من أجل اتقاء وإدارة الكوارث الطبيعية، بصورة فعالة في القرن الحادي والعشرين.

٧ - **السيد غارسيا غونزاليس** (السلفادور): قال أنه يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف أن المجتمع الدولي أحرز تقدما كبيراً في فهم آليات الكوارث الطبيعية بفضل جهود المجتمع العلمي وزيادة الاهتمام العالمي بضرورة اتقاء أخطار الكوارث الطبيعية أو الحد منها أو التخفيف من آثارها. وأكد حقيقة ذلك، بصورة خاصة في ضوء الهدف الرئيسي للعقد، وهو الحد من حالات الوفاة والأضرار المادية والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التي تسببها الكوارث الطبيعية، لاسيما في البلدان النامية.

٨ - ومضى يقول أنه، من بين إنجازات العقد، تجدر الإشارة إلى المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، المعقود في يوكوهاما، في أيار/ مارس ١٩٩٤، حيث جرى استعراض الإنجازات التي حققها كل بلد، ووضع استراتيجية وخطة عمل، واتخاذ قرار لتكثيف تبادل المعلومات بشأن تنفيذ برامج وأنشطة العقد وزيادة الوعي بأهمية سياسات الحد من الكوارث. فقد تقرر، أثناء المؤتمر، إدراج استراتيجيات جديدة في النصف الثاني من العقد، تتسم، بصورة خاصة، بما أولي للعلوم الاجتماعية من أهمية، وبإبراز السياسات الرسمية، وبإعداد نهج إقليمية ودون إقليمية، وبتشديد الاهتمام على الحد من قابلية التأثر بالكوارث ومن أخطارها بدلا من التأهب لها، وبالأهمية الجديدة للعلم والتكنولوجيا من حيث تطبيقها على الحد من الكوارث. وكان المؤتمر الدولي لنظم الإنذار المبكر للحد من الكوارث الطبيعية المعقود في بوتسدام، ألمانيا، في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨، بالغ الأهمية كذلك، فقد تركز الاهتمام في أنشطة المتابعة للمؤتمر على إعداد خطة عمل ومبادئ توجيهية محددة لإقرار نهج متكامل،

متعدد التخصصات ومتعدد القطاعات، يجمع ما بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتنظيمية والعلمية والتقنية.

٩ - واستطرد قائلا أن الإعصار ميتش هبط على منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، وترك آثاره في بليز وكوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا. وأضاف أن الإعصار كان له آثار مدمرة، زاد من حدّتها عوامل من قبيل الضغط الديمغرافي، الذي أدى إلى انتشار إزالة الغابات وزراعة الأراضي الهامشية دون استعمال الأساليب الملائمة لحفظ التربة؛ وكانت أفقر القطاعات بين السكان أشدّها تأثرا. وذكر أن هذه الحالة أدت إلى إجماع بلدان أمريكا الوسطى على أن عملية الإنعاش يجب أن تتضمن أنشطة تستهدف تغيير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تسببت في ضعف المنطقة من الناحيتين الإيكولوجية والاجتماعية وأدت كذلك إلى تعزيز القناعة بأن الوقاية أمر أساسي؛ ولاحظ أن الأمم المتحدة تمكنت من الاستجابة فوراً نظرا لأنها كانت تعمل في مجال الوقاية في المنطقة، واستغلّت فرصة وجودها في الميدان ووجود الأدوية والأغذية والإمدادات اللازمة الأخرى. وأعرب عن تقدير حكومته العميق للأمم المتحدة وخاصة لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، آنذاك، ولموظفيه.

١٠ - وأكد أن حكومته متفقة مع الأمين العام على ضرورة بناء ثقافة للوقاية بدلا من مواصلة تعزيز ثقافة الاستجابة الراهنة. وقال إن تعزيز البرامج المصممة للحد من عدد الكوارث وتكلفتها يعتبر أساسيا.

١١ - ولاحظ أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اعترف في قراره ٦٣/١٩٩٩ الصادر في ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٩٩، بأهمية الإنذار المبكر بوصفه عملية متكاملة على جميع المستويات، تشمل رصد المخاطر والتنبؤ بالآثار، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات لكشف المخاطر، وكذلك إصدار الإنذارات المبكرة وإبلاغها، والتعليم والتدريب المهني، وإعلام الجمهور وتوعيته، والتفاعل بين القطاعين العام والخاص. وكرّر تأكيد أهمية الإدماج الكامل للحد من الكوارث الطبيعية في استراتيجيات التنمية المستدامة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وأوضح أن عملية الإدماج المذكورة هي جانب أساسي من تطوير نظم الإنذار المبكر على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، على النحو المسلم به في الإعلان الختامي لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، المعقود في ريو دي جانيرو في تموز/ يوليه ١٩٩٩، وأنشطة التنسيق التي اضطلعت بها لجنة البيئة والتنمية لأمريكا الوسطى بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة الصحة للدول الأمريكية.

١٢ - وأوضح أن نجاح تلك العملية يتوقف على توفر الموارد المالية الملائمة لضمان وضع وتنفيذ برامج الوقاية والتخفيف في جميع البلدان، لاسيما البلدان النامية. وقال أن حكومته تناشد جميع أعضاء المجتمع الدولي أن ينظروا في كفالة استثمار نسبة ١٠ في المائة على الأقل من جميع الأموال المخصصة لإدارة الكوارث الطبيعية في برامج وأنشطة الوقاية قبل عام ٢٠٠٥.

١٣ - **السيد سيكي** (اليابان): قال أن اليابان سعت إلى الترويج للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية بعدة طرق من بينها، توفير الموارد البشرية لأمانة العقد واستضافة المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية في عام ١٩٩٤.

١٤ - وقال أن جميع أمم العالم عليها أن تتعاون في تخفيف الكوارث من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أن اليابان، لهذا السبب، قد شاركت بنشاط في الجهود الدولية للحد من الأضرار التي تسببها الكوارث. وذلك من خلال التعاون التقني وتقديم القروض والمنح والمساعدة الدولية للإغاثة في حالات الطوارئ في الجهود الدولية للحد من الأضرار المتسببة عن الكوارث؛ وترى أن الجهود الدولية المتضافرة للحد من الكوارث ستظل ضرورية حتى بعد اختتام برنامج العقد، وأن المجتمع الدولي عليه تعزيز إنجازات العقد ومواصلة تقاسم الخبرات وتكنولوجيا الوقاية من الكوارث من أجل تحقيق مزيد من التقدم في تخفيف الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية. وختاما، أكد أن اليابان، من جانبها، ستواصل جهودها لاتقاء هذه الأضرار وتخفيفها.

١٥ - **السيد زاري زار** (جمهورية إيران الإسلامية): قال أنه يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل غيانا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأضاف أن تواتر الكوارث الطبيعية وشدتها قد تزايدت بصورة حادة في جميع أنحاء العالم خلال العقود الأخيرة. ولاحظ أن نتائج تلك الكوارث قد قوّضت الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز التنمية الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة، خاصة في البلدان النامية. إذ أن الخسائر السنوية المرتبطة بهذه الكوارث تصل إلى ٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في كثير من البلدان النامية، وتتجاوز بذلك معدلات النمو في بعض هذه البلدان وتمحو النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة أو تخفضهما بدرجة ملحوظة. وذكر أنه، في عام ١٩٩٨ فقط، أدت الكوارث الطبيعية إلى وفاة أكثر من ٠٠٠ ٥٠ شخص وتسببت في خسائر اقتصادية تزيد قيمتها عن ٩٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة؛ وأضاف أن هناك اتجاها متزايدا في هذه الخسائر، حيث بلغت، في العقد الحالي، ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في العقد السابق. وقال أن الجمعية العامة قررت إعلان التسعينات العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية واعتمدت إطار العمل والقاعدة المؤسسية للعقد وبرنامج عمل لمدة عشر سنوات يشمل مبادئ توجيهية واستراتيجيات للحد مما يحدث من خسائر في الأرواح وأضرار بالممتلكات نتيجة لهذه الكوارث. كما أيدت وضع تدابير لتقييمها والتنبؤ بها واتقائها والتخفيف من آثارها.

١٦ - ومضى يقول أن الوقت قد حان، مع قرب انتهاء العقد، لتقييم التطورات المؤسسية التي حدثت وإقرار الترتيبات التي ستخلفه. وأضاف أن تقرير الأمين العام عن ذلك الموضوع (A/54/497)، يعرض الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية بوصفها إطارا لأنشطة الأمم المتحدة المقبلة في هذا المجال، والتي تركز الاهتمام أساسا على اعتماد التدابير الوقائية والاستفادة من المعرفة العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية لكفالة بناء القدرات على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمجتمعي للتصدي للآثار المدمرة للكوارث الطبيعية.

١٧ - واستطرد قائلا أنه يجب أن توجه الأنشطة المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للحد من الكوارث إلى إقامة ثقافة وقائية، بينما ينبغي إدماج السياسات والممارسات القصيرة الأجل للتخفيف من الآثار السلبية المباشرة للكوارث الطبيعية كجزء من أية استراتيجية. وأضاف أن مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني يمكن

أن تسهل تحقيق أهداف الاستراتيجية وتعزز وعي الجمهور ومشاركته على المستويات كافة. ولاحظ أن دور الحكومة في أية استراتيجية للحد من الكوارث مهم جدا سواء بالنسبة لوضع السياسات أو لتنفيذها؛ غير أنه يمكن التصدي للمشاكل الناشئة عن الكوارث الطبيعية بأقصى قدر من الفعالية من خلال التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

١٨ - ولاحظ أن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي ستكون بمثابة المحفل الرئيسي داخل منظومة الأمم المتحدة لوضع الاستراتيجيات والسياسات للحد من الكوارث الطبيعية يجب أن ترتكن إلى نجاح الترتيبات الوظيفية والتنظيمية الموضوعة من أجل تنفيذ العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وقال أنه يجب تشجيع زيادة التنسيق والتعاون مع الحكومات من خلال حوار يمهد الطريق لإنشاء إطار شامل لوضع السياسات وتنفيذها على الصعيد الدولي. وأضاف أنه يجب اعتبار الحد من الكوارث قضية شاملة في متابعة نتائج أهم مؤتمرات الأمم المتحدة، لاسيما ما يتعلق منها بالتنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية، وضمان وتعزيز التفاعل بين آليات التنسيق القائمة لمنظومة الأمم المتحدة وفرقة العمل الجديدة المشتركة بين الوكالات. وبيَّن وجوب تزويد الأمانة المشتركة بين الوكالات بالموارد الملائمة للتعامل مع الجوانب المختلفة للكوارث الطبيعية وبالقدرة على القيام بدورها التنسيقي والتصدي للتحديات التي ستواجهها.

١٩ - وأوضح أن جمهورية إيران الإسلامية من أشد البلدان تعرضا للكوارث الطبيعية، وخاصة الزلازل. وأن الحكومة وضعت سياسات لزيادة وعي الجمهور واتخذت تدابير للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للكوارث، وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وأضاف أنه تم تعزيز دور الشباب في البرامج ذات الصلة، خاصة من خلال التدريب في المدارس الثانوية وأنشطة منظمة الشباب التابعة لجمعية الهلال الأحمر. وذكر أن الحكومة وافقت على تشكيل لجنة وطنية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، ابتداء من عام ١٩٩١، وتشمل اللجنة ممثلين من الوزارات المختلفة، ومعهد الجيولوجيا في إيران وجمعية الهلال الأحمر لإيران. وأنها قررت أيضا أن تستمر أنشطة اللجنة الوطنية بعد اختتام العقد في نهاية عام ١٩٩٩.

٢٠ - **السيد اوراتمانغون** (اندونيسيا): قال أن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال أنه مما يثبط العزيمة ملاحظة أن الكوارث الطبيعية قد ازدادت كثافة وأن الخسائر الاقتصادية الناتجة عن هذه الكوارث قد تضاعفت تسع مرات منذ عام ١٩٦٠. ومما يزيد من الشعور بالحيرة ملاحظة أنه كان يمكن تجنب الكثير من الخسائر في الأرواح والإضرار بالممتلكات أو تخفيفها مع تنفيذ الاستراتيجيات المعروفة لمواجهة آثار الأنواع المختلفة من الكوارث الطبيعية. وأضاف أن جهود المساعدة الإنسانية للمجتمع الدولي موجهة لتقديم الدعم بعد وقوع الكوارث. ولاحظ أنه يمكن تحقيق توازن أفضل بزيادة الاهتمام باتقاء الكوارث الطبيعية وآثارها.

٢١ - ومضى يقول أن وفده يرى أن التدابير الإيجابية المتخذة لدعم أهداف العقد وغاياته مشجعة، بما في ذلك إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات بشأن ظاهرة النينيو، وهي مثال للتعاون الفعال بين القطاعات والوكالات المختلفة، ويأمل أن تتخذ تدابير مماثلة في المستقبل.

٢٢ - وأكد أن الخسائر في الأرواح والإضرار بالممتلكات المتسببة عن الكوارث الطبيعية ترجع، بدرجة كبيرة للفقر والتخلف، اللذين يعرقلان تخطيط وتنفيذ استراتيجيات الحد من الكوارث. وقال أن الحالة تزداد خطورة، في عهد العولمة الراهن، نتيجة لخضوع التعاون المتعدد الأطراف لأغراض التنمية لضغوط بالغة. ولاحظ أنه، بالرغم من أهمية وضع استراتيجيات للحد من الكوارث تستهدف الاستجابة للتطور المحتمل للأخطار الطبيعية، وهي مهمة تسهلها الأدوات التكنولوجية الحديثة بدرجة كبيرة، فاحتمالات حدوث تحسينات كبيرة لا تبشر بالخير دون زيادة التعاون من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر. وأضاف أنه ينبغي، في الوقت نفسه، تشجيع إقامة ثقافة وقائية حيث أن التجارب أثبتت أن وجود برامج لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها يؤدي إلى الحد من الخسائر في الأرواح والممتلكات بدرجة ملحوظة.

٢٣ - وتابع حديثه قائلاً أنه يلزم وضع الاستراتيجيات الوقائية القصيرة والطويلة الأجل للحد من تعرض المجتمعات للأخطار. وأضاف أنه ينبغي اتخاذ تدابير وقائية مثل نظم الإنذار المبكر وخطط الطوارئ ومدونة وأسس تصميم المباني في المناطق المعرضة للكوارث، في الأجل القصير. وأنه ينبغي إدراج استراتيجيات للحد من الكوارث في برامج التنمية الشاملة، يعتمد نجاحها، إلى حد كبير، على تعاون عريض القاعدة وشامل لعدة قطاعات في الأجل الطويل. وأكد أن برامج المساعدة الإنسانية والوقاية والتأهب السابقة للكوارث الطبيعية يمكن أن تكون فعالة جدا من حيث التكاليف، مقارنة بتكلفة المساعدة الإنسانية وإعادة البناء بعد وقوع الكارثة.

٢٤ - وأوضح أن إبقاء الزخم في وضع وتطوير برامج الحد من الكوارث الطبيعية والاستفادة الكاملة من الدروس السابقة تعتبر أمورا حاسمة. ولذلك فإن وفده يؤيد بشدة الاقتراح المقدم من أمانة العقد الدولي ومفاده أن تشمل الترتيبات المقبلة للوقاية من الكوارث الطبيعية إنشاء أمانة مشتركة بين الوكالات وفرقة عمل مشتركة بين الوكالات.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠